

بقلم معالي الشيخ:
صالح بن محمد اللحيدان
رئيس مجلس القضاء الأعلى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحابه ومن سار على نهجهم وسلك
سبيلهم إلى يوم الدين وبعد:

فإن أشرف أعمال المسلم بعد الإيمان بالله والقيام بما يقتضيه الإيمان من
أداء الواجبات التي افترضها الله على عباده وترك المحرمات، الاهتمام
بنشر العلم النافع وحل مشاكل المسلمين التي تتوالى متنوعه ومعقدة مما
يصعب مع استحكامها اجتياز عقباتها إلا بتعاون جاد وإيجاد وسائل يتم

بها وفيها التعاون وبواسطتها تتبادل وجهات النظر التي يكمل بعضها بعضاً وأكثر من يتعرض لمواجهة المشاكل والنوازل القضاة الذين يتولون فصل المنازعات وبيان الحق عند المشاكسات وهذا العصر الذي نعيش فيه تداخلت معاملات الناس في سائر بقاع الأرض وساد التعامل بين المسلمين وغيرهم وجدت أحداث في التعامل لم تكن مألوفة في السابق مما يشكل كثير من أمورها على العارفين الراسخين في العلم فضلاً عن من هو دونهم مما جعل الحاجة إلى إيجاد مؤسسات متخصصة لنشر البحوث العلمية وطرح المشاكل العصرية على حذاق الباحثين لتتناولها الأقلام بجدية وتدبر على ضوء قواعد الشريعة وأصولها الثابتة ونصوصها الصادرة عن الله جل وعلا وعن رسوله المبلغ للناس شريعة الحق المبين لهم ما نزل اليهم من ربهم وقد حمل لواء هذه الفكرة علماء الإسلام ونشأت مؤسسات في أقطار الأمة من أوائل القرن الهجري الرابع عشر فأسهمت في بيان كثير من وجوه الحق وبينت أن الشريعة الإسلامية غنية بكتاب الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما استوحاه سادات المسلمين في القرون الثلاثة المفضلة التي قد شهد لها رسول الله عليه الصلاة والسلام بالخيرية مما يعد المورد المعين والمصدر الغني بمقومات البناء والتأسيس . فقد درج علماء الإسلام خلفاً بعد سلف يرجعون إلى تلك الثروة ينهلون منها استنباطاً وتقعيداً وتأصيلاً وتفريعاً حتى تركوا لنا بحق ثروة علمية لا نظير لها لدى أي أمة من الأمم مما شهد به الأعداء وقامت عليه دلائل الصدق واضحة

جلية وكل ما تجدد الزمن نشأت أمور وجدت حوادث مختلفة مما يستدعي ألا تفتقر همم العلماء عن العمل والاستنباط وإرجاع الأمور إلى أصولها وتفريع أحكام الجزئيات النازلة من القواعد الثابتة والكليات المتينة الراسخة ومثل ذلك يصعب أن يستقل به فرد أو أفراد فكان لا بد من عمل جماعي فتأسست هيئات العلماء في كثير من بلاد الإسلام ولم تكن الأمة الإسلامية في هذا العصر راجعة بكليتها لأحكام الشريعة المطهرة، بل قل الاعتناء بهذا الجانب في أغلب البلاد الإسلامية لعدم الحاجة الملحة عندهم إلى ذلك إذ الحاجة تبعث على الفكر والبحث والنظر وإذا قلت في جانب من جوانب الحياة أهمل ذلك الجانب أو تغافل عنه فقل فيه التجديد والإثراء .

لكن بلادنا المملكة العربية السعودية سلمت بحمد الله وله المن ومنه الفضل فلم تدينسها سلطة الحكم الأجنبي وقامت دولتها الحاضرة على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله على أنقاض بناء أسلافه الذي كان انشاؤه على هدي الشريعة الحقة فأسس مجدد البناء ورفع منار الدولة وربط أمورها بأحكام الشريعة قضاء وسلوكاً تعامللاً وأدباً فسلمت بلادنا بحمد الله من الصبغة الغربية التي ابتلي بها كثير من بلاد المسلمين وما زالوا متأثرين بآثار المستعمرين ولعلهم يعملون للعود بأوطانهم إلى حظيرة الإسلام قولاً وعملاً .

أقول بلادنا لما أنجاها الله مما ابتلي به أخواننا المسلمون في كل مكان سلمت من نبد الشريعة، بل جعلتها مهيمنة على كافة تصرفات سلطاتها

يؤكد ذلك ولاة الأمر فيها خلفهم يتبع في ذلك سلفهم كما قال القائل :
وما كان من فضل أتوه فإنما توارثه آباء آبائهم قبل
ولما اتسعت مجالات التعامل اهتم القائمون على الشؤون العلمية بما
يعين على حل المشاكل لتأسيس منابر علمية قوية في طرحها للسائل
ومعالجتها فقامت مجلة البحوث العلمية التي تصدر عن جهة الفتوى مرآة
لأعمال هيئة كبار العلماء كما صدرت مجلات عن بعض الجهات ذات
الاهتمام بالفكر والرأي، غير أنه لم يصدر شيء عن أجهزة القضاء فكان
اهتمام وزارة العدل لسد هذه الثغرة وملء هذا الفراغ وليجد القضاة
والمهتمون بشؤون القضاء منبراً ي طرحون عن طريقه استشكالات
ومحاولات حلها وليرشدوا إلى مواطن البحوث التي قد لا يهتدي لها
الكثير من الباحثين إيقاظاً للهمم وتنوعاً للأساليب في الطرح والايضاح
وللاستعانة بتبادل الآراء والنظر في طريقة التأصيل والاستنباط فعزمت
على إصدار مجلة شرعية تعنى بالدرجة الأولى بما يعترض القضاة من
مشاكل عصرية وتنبه على طريقة البحث وترشد إلى أمهات المراجع وكيفية
الاستفادة مما فيها من مادة علمية غزيرة وتدلل على المسائل التي قد لا تكون
في المظان التي يسبق إلى أذهان عامة طلبة العلم وجودها فيها مما نرجو أن
يتحقق بها ما يؤمله منشئوها ويستفيد منها القضاة وغيرهم .

لقد طلب مني معالي الدكتور الشيخ عبدالله بن محمد بن إبراهيم وزير
العدل ابن شيخنا الشيخ محمد رحمه الله أن أكتب كلمة في أول عدد

ووعدت معاليه بأن أقوم بذلك ورجوت أن أكتب كتابة يستفيد منها القارىء لكن لم يشأ الله أن يتم لي ما أردت فقلت ما لا يدرك كله لا يترك كله وكتبت هذه الأسطر وإني لأرجو أن تعنى هذه المجلة بالبحوث القوية في حل المشاكل القضائية في المعاملات العصرية وأن تسهم بقدر كبير في البحوث الهامة في عقيدة التوحيد الذي هو أساس كل عمل مثمر وأن تعنى بنشر بعض المخطوطات النادرة التي لا تخالف منهج المجلة من حديثية أو قواعد فقهية أو نشر بعض الفصول الهامة من بعض المخطوطات الثمينة تنبيها على أهميتها وارشادا لمن لا يعرفها إلى ما تحتويه من أصالة علمية أو نشر بعض المقتطفات من بعض الكتب المطبوعة الهامة للدلالة على أصالة بحثها وحفزا لهمم طلاب العلم على مراجعتها .

وأسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن ينفع بهذه المجلة وأن يهييء لها أسباب الرقي والاستمرار وأن تكون محل رضا أهل العلم في بحوثها وما تطرحه من مشاكل وما تقوم به من محاولة الحلول لها وأن يجد فيها طالب العلم من قاض ومفت ومعلم حاجته وأن تحوز رضا أهل الحق والانصاف وألا يجد المتربصون فيها إلا ما يسكتهم ويقطع عليهم طرق تربصهم .

وأرجو الله أن يعينني على المشاركة التي انتفع بها أنا قبل غيري .
وأخيراً أشكر الله جل وعلا الذي أعطانا وعلمنا وأنعم علينا بنعمة الأمن وتحكيم شريعة الحق والهدى ، ثم أشكر معالي وزير العدل الدكتور

عبدالله على الحاحه عليّ.

ثم أشكر من واصل الاتصال والاحاح باقتضاء ما وعدت به فضيلة
الدكتور القاضي علي بن راشد الديبان . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحابه والتابعين
لهم بإحسان إلى يوم الدين .